ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد
بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما
زعما لنا لنا ان نحمل قوله وتحت التقوى صرفه المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مسندا يستدعي عن اسناد
الخبر لظهور ان رضا نفسه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان
الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه
وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد فهو نسبة
العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به جعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد
الى شي لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالجار والمجرور في قولنا دخلت
على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر او بين العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا بد هاهنا من زيادة اعتبار مما الخامس انه ان اراد با
لاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما
مع انه المتفق على حقيقته وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه
من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثه اذ ا
الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده
الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة
التي هي خبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة **فان قلت**
فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعارض عرفان سمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب
المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد
دون الثبوت **قلت** اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى
وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل
ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شي اخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شي اسناد الى ذلك الشي من
جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لا ان هذا

اعتبار

اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت
على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هاهنا
صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا
على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي
يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما
كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شي اخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا يخفى
ان يكون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عنه فبهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
يعني بعد ان صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي سندا
اليه لزم استناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمقدم
عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه
التناقض ولا تقتضي الاسانيد الثلثه على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم
واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون
الثبوت لجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا وتقديم ذلك الفعل لبنيه على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سوا وجد هاهنا اسناد اخر كما
في زيد عرف وقام ابو زيد على زيد مبتدا او قام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من
تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة
الاولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل بوسط الضمير الى المبتدا فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل لبنيه على هذا المسند
اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابو زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد
عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى
فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله اللهم وهذا معنى احترزه
عن نحو زيد عرف وانا عرفت وان عرفت لا كما ذكره الشارح من انه احترز عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)